

أوراق كارنيغي

الطفرة النفطية
في بلدان مجلس
التعاون الخليجي
: 2008 - 2002
تحديات قديمة
وديناميات متغيرة

إبراهيم سيف

على الرغم من الأزمة المالية العالمية،
لم تغير بلدان مجلس التعاون
الخليجي سياساتها الاقتصادية. بيد
أن ثمة حاجة إلى التزام قوي وراسخ
بالإصلاح. فهل ستقوم هذه الدول،
في ظل المناخ الاقتصادي الراهن،
بتطبيق إصلاح قوانين العمل
وإجراءات التنويع الشاقة، أم أنها
ستبقى في إطار حالة من المراوحة؟

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 15، آذار/مارس 2009

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

© 2009

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطي من مؤسسة كارنيغي - الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
Massachusetts Avenue , NW 1779
Washington , DC 20036
هاتف: 202 - 483 - 7600
فاكس: 202 - 483 - 1840
www.CarnegieEndowment.org

أولاً العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
شارع البرلمان 88
وسط بيروت . لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:
<http://www.carnegieendowment.org/program/arabic>
ثمة عدد محدود من النسخ المطبوعة بالإنكليزية.
للحصول على نسخة أرسل طلبك عبر: pubs@CarnegieEndowment.org

» «fQfc ¥GQhC

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى . تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة أنية ومقطعات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها . نرحب بتعليقات القراء . يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر الموقع الإلكتروني:

www.carnegie-mec.org

باحث متخصص في الشؤون الاقتصادية . حائز على شهادة دكتوراه من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS - جامعة لندن . درّس سابقاً في جامعتي لندن ويال ، حيث ألقى محاضرات دراسية حول اقتصادات الشرق الأوسط . كما يعمل مستشاراً لعدد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، ومنظمة العمل الدولية ، وهو زميل في منتدى البحوث الاقتصادية . قبل انضمامه إلى كارنيغي ، شغل منصب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأردن .

المجالات الرئيسية لأبحاث سيف تشمل الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط ، التجارة الدولية ، وبرامج التعديل الهيكلي في البلدان النامية ، هذا إضافة إلى التركيز على كل من الأردن ومنطقة الشرق الأوسط . يعمل سيف حالياً على دراسة الأثر الذي أحدثته الطفرة النفطية الأخيرة على بلدان مجلس التعاون الخليجي ، وعلى التدقيق بتداعياتها الإقليمية .

المحتويات

3	ملخص
4	مقدمة
5	التطورات الاقتصادية (2002-2008)
6	الاعتماد الدائم على النفط
8	الإففاق العام والعقود الاجتماعية
11	كفاءة السياسة النقدية المقيدة
14	احتياطي مريح من العملات الأجنبية
16	التحديات التي تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي
17	سياسات متباينة نحو تنويع غير ناجح
20	معضلة سوق العمل
22	عتبة التضخم المفرط
23	خدي الحوكمة
28	الخلاصات وتوصيات السياسات
30	ملاحظات

أسفرت الطفرة النفطية الأخيرة (2002 حتى أواسط العام 2008) عن قدر كبير من الإيرادات لدول مجلس التعاون الخليجي الست، البحرين وعمان والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والسعودية، قُدّرت بمعدل سنوي يصل إلى 327 بليون دولار في الفترة بين 2002 و2006، أي أكثر من ضعف متوسطها، مقارنة بالسنوات الخمس السابقة⁽¹⁾. وقد كانت وفرة الإيرادات مفيدة في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي كالنمو والاستثمار في بلدان مجلس التعاون الخليجي قوية في الفترة بين 2002 و2007. ومن جانب آخر، كانت المؤشرات الأخرى المتعلقة بسوق العمل، وهيكل السوق والحوكمة، أقل إيجابية. لكن، وعلى الرغم من هذه الطفرة النفطية الكبيرة، واجهت بلدان مجلس التعاون الخليجي التحديات نفسها التي اعترضتها في فترات سابقة. إذ لم تؤد محاولات تنويع اقتصاداتها وتقليص الاعتماد الكبير على النفط، سوى إلى تغيير محدود، على الرغم من المقاربة متعددة المسارات التي اتبعتها هذه البلدان. فقد عانت سوق العمل من الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية الرخيصة، على حساب مواطني مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي أثر سلباً على الإنتاجية. كما كانت مؤشرات الحوكمة ضعيفة، حيث تطلّب تحسين أداء المالية العامة تحسين المساءلة وسيادة القانون اللتين كانتا غائبتين بشكل ملحوظ.

أتبعت بلدان مجلس التعاون الخليجي السياسات نفسها التي انتهجتها في الفترات السابقة، من دون أن تتكيف مع حركة الديناميات المتغيرة: فهي زادت من حجم الإنفاق العام بهدف توزيع المكاسب النفطية الجديدة غير المتوقعة، بيد أنه تبين أنه لا يمكن الاستمرار في ذلك على المدى الطويل، نظراً لتقلّب أسعار النفط. هذا إضافة إلى أن السياسة النقدية بقيت محافظة، ولم تتمكن من الاستجابة إلى التغييرات المحلية في الوقت المناسب.

وتشي الأزمة المالية العالمية الأخيرة وهبوط أسعار النفط بأنه لا يمكن لبلدان مجلس التعاون الخليجي الاعتماد على أسعار نفط مرتفعة باستمرار. لذلك ستبقى مسألة تطوير اقتصادات منافسة تعتمد على الكفاءة، هي التحدي الأبرز الذي يواجهه هذه البلدان. وهذا يحتاج إلى التزام دائم وقوي إزاء الإصلاح الاقتصادي من جانب زعماء الدول بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية الراهنة. إذ أن الفشل في التزام الإصلاح المستدام يعني أن محاولات الإصلاح ستتم في وقت الأزمات وحسب. بيد أن ذلك لا يحقق النجاح لأن معظم الإصلاحات - إجراءات التنويع وإصلاح قوانين العمل - مؤلمة وتحتاج إلى وقت قبل أن تحدث تأثيراً.

أدى ارتفاع معدلات أسعار النفط بين العام 2002 وخريف العام 2008 إلى تعزيز المؤشرات الاقتصادية الكلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي الست، البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. فقد وصل متوسط النمو الحقيقي للناجح المحلي الإجمالي إلى 8 في المئة سنوياً في الفترة بين عامي 2002 و2007، حيث كان أداء احتياطات العملة الأجنبية والاستثمارات والميزانيات، قوياً على حد سواء.

نتيجة لذلك، نما متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى حوالي 32 في المئة في الفترة بين 2002 و2007. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي⁽²⁾، ارتفع متوسط نصيب الفرد في الدخل، مُقاساً بتبادل القوة الشرائية (PPP) من 12000 دولار في العام 2002 إلى ما يزيد عن 20000 دولار في العام 2007. ومع ذلك، فقد كان متوسط نصيب الفرد في الدخل يُخفي تباينات كبيرة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتراوح بين 16000 دولار في السعودية، الدولة الأكثر سكاناً في الخليج، و36000 دولار في قطر، وهو معدل يفوق متوسط نصيب الفرد في منطقة اليورو والذي يصل إلى نحو 33000 دولار.

تتميز اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي بقسمات مشتركة عدة: الاعتماد الكبير على النفط، وهيمنة القطاع العام في ظل وجود فائض مالي كبير، وقوة عمل وطنية شابة سريعة النمو، والاعتماد المفرط على العمالة الوافدة. كما تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي الحاجة إلى معالجة تحديات مشتركة: تنويع اقتصاداتها ومعالجة ضعف الإنتاجية وإخفاقات سوق العمل، وتطوير القطاع الخاص غير النفطي، وتطوير قدرات المؤسسات الإدارية ومؤسسات القطاع العام. وعلى مدى سنوات، ناقشت بلدان مجلس التعاون الخليجي مسألة الحاجة إلى تبني عمل جماعي لمواجهة هذه التحديات. وفي كانون الثاني/يناير 2008، أطلقت بلدان المجلس سوقاً مشتركة تهدف إلى توسيع التبادل الاقتصادي وتعميقه بما يتجاوز حركة السلع والخدمات لتوفير سهولة انتقال كل من رؤوس الأموال والعمالة. ولم يتضح إلى الآن نوع الترتيبات المؤسسية التي سيتم تطويرها لتطبيق الاتفاقيات في ذلك الاتجاه في صورة فعالة.

تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديات مشتركة لكن بدرجات متفاوتة. وهنا لا ينبغي التقليل من شأن التباينات الموجودة بينها على صعيد الثروات الطبيعية والسياسة الاقتصادية. إذ تواجه البلدان ذات الموارد المحدودة نسبياً من النفط والغاز، على غرار البحرين وعمان صعوبة متزايدة في الحفاظ على المعدلات السابقة للإنفاق العام. ومن جانب آخر، تواجه المملكة العربية السعودية، على الرغم من إنتاجها النفطي الضخم، مشكلة هيكلية مختلفة تتعلق بركود معدلات نصيب المواطن في الإنتاج النفطي، وهي مشكلة تفاقمها الزيادة السريعة في عدد السكان. وفي ظل معدل بطالة قُدّر بنسبة 15 في المئة في العام 2005، تواجه السعودية ضغطاً ملحاً لإصلاح نموذجها الاقتصادي والاجتماعي الحالي. أما الإمارات العربية المتحدة وقطر، واللتان يبلغ

معدل البطالة فيهما 3 في المئة فقط فيما يبلغ نصيب المواطن في الإنتاج النفطي ستة أمثاله في السعودية تقريباً، فيمكنهما المضي قدماً في الإنفاق . وعلاوة على ذلك ، تُعاني بعض البلدان على غرار السعودية والإمارات من تفاوت بين المناطق المختلفة داخلها، وهو ما أرغمها على محاولة تطبيق برامج تصحيح في مجال الدعم الاجتماعي والإنفاق .

خلال حقبة ارتفاع أسعار النفط ، طرح تراكم الثروة سؤالاً حتمياً: هل تستطيع أسعار النفط المرتفعة توفير حلول لكل المشاكل؟ لقد وُفرت أسعار النفط المرتفعة السائدة في السوق لكل اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، وإن بنسب متفاوتة، فوائض ضخمة على صعيدي التجارة والحساب الجاري . ولذا كانت اليد العليا في تقرير مستقبل اقتصادات بلدان المجلس لصانعي السياسات . وقد أُتيحت لبلدان مجلس التعاون الخليجي فرصة تحقيق تغيير ملحوظ في بناها الاقتصادية عبر استغلال إيرادات النفط المتراكمة، قبل الهبوط الأخير في أسعار النفط .

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف مختلف الديناميات، داخل البلد الواحد، التي تُحدد الأجندة الإصلاحية لبلدان مجلس التعاون الخليجي بغض النظر عن أسعار النفط . وهي الأولى في سلسلة من الأوراق التي ستستشرف المضامين المختلفة الناجمة عن التحديات المتنوعة للسياسة الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تم إيجازها هنا . وستدرس الأوراق كذلك تأثير خيارات السياسة المختلفة لبلدان مجلس التعاون الخليجي على بلدان عربية أخرى غير نفطية كمصر وسوريا ولبنان والأردن .

◀ äGQfEädG' äj0É°üab' (2008-2002)

عزز ارتفاع أسعار النفط، بين العام 2002 ومنتصف العام 2008، هيمنة الإيرادات النفطية في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي . فقد زادت حصة النفط في الاقتصاد من 30.8 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2002 إلى 40 في المئة في العام 2006 . وشكّلت الإيرادات النفطية نسبة 86 في المئة من إجمالي الإيرادات الحكومية في العام 2006، مقارنة بنسبة 77.4 في المئة في العام 2002 . وفي الفترة نفسها، زادت مساهمة النفط في الصادرات أيضاً من 61 إلى 67 في المئة . وتوحي هذه الأرقام بأن بلدان الخليج العربي تعتمد في شكل مطّرد على مصدر واحد لتوليد الإيرادات، على الرغم من محاولات التنويع، الأمر الذي يجعلها عُرضة باستمرار إلى تقلبات أسعار النفط . وعلى الرغم من ذلك، فإن المتوسطات الكلية تخفي فروقات مهمة في داخل البلد الواحد . ذلك أنه في الوقت الذي زادت فيه حصة العائدات النفطية، نسبة إلى إجمالي الإيرادات الحكومية، في البحرين والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة، إلا أنها انخفضت في عمان وقطر .

كانت زيادة معدلات الإنفاق العام التي تم توجيهها لتحديث البنية الأساسية، عاملاً مهماً في تنويع اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي نحو القطاع غير النفطي . وعلاوة على ذلك،

فإن تقليص القيود في قطاعات مهمة مثل القطاع المالي والتعليم والسياحة اجتذبت طيفاً واسعاً من المستثمرين، وهذا أدى الى تعزيز دور القطاع الخاص وقدرته التنافسية.

1:

(2006` 2002)

		āj0f°udġ	ôEb	ġāY	ājfdġ	øjöëlldġ	āā°udġ
2006 2002	2006 2002	2006 2002	2006 2002	2006 2002	2006 2002	2006 2002	2006 2002
85.9 77.4	80.5 71.5	89.7 78.0	55.2 63.7	64.8 73.1	90.8 88.4	77.0 67.3	
67.6 60.9	38.8 31.9	81.7 76.0	66.1 62.7	76.2 71.3	83.3 91.5	54.3 30.7	āġ00f°udġ
40.1 30.8	38.2 21.2	32.4 30.0	57.3 56.8	22.7 29.9	55.2 38.4	26.0 24.2) (

من المهم هنا الملاحظة بأن هذه الإحصاءات تقيس وحسب الدور المباشر للنفط في الاقتصاد. لكن إذا ما وضعنا في الحسبان التأثير غير المباشر للإيرادات النفطية على قطاعي الخدمات والصناعة، فإن مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي ستكون أكبر بكثير، وهذا ما يبرز أكثر أهمية النفط في الاقتصاد. وسيتم استطلاع المساهمة غير المباشرة للإيرادات النفطية من خلال تسليط الضوء على دور الإيرادات النفطية في تطوير القطاعات غير النفطية وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى السياسة العامة والسياستين النقدية والمالية.

:

2008

2006h 2003

2007h 2003

2006h 2003

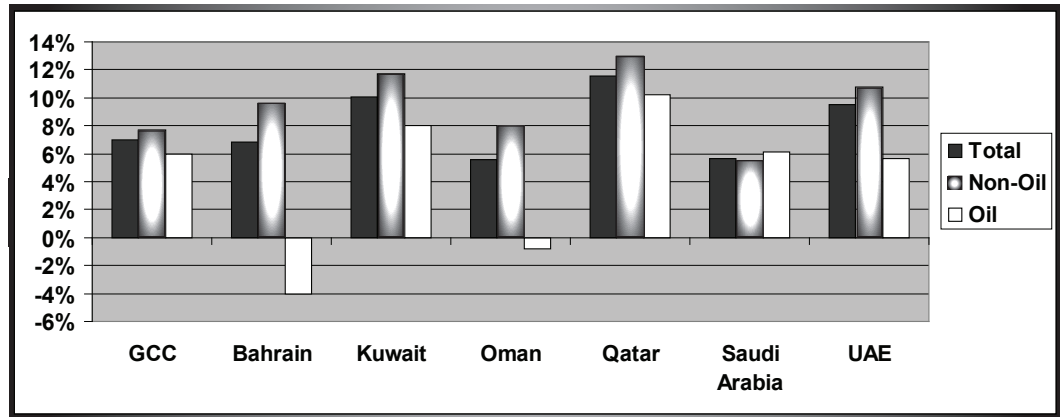
تعتبر العلاقة بين القطاعين النفطي وغير النفطي في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي تفاعلية وديناميكية في آن. فقد نجح القطاع غير النفطي في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، مدفوعاً بالإيرادات النفطية، في تقليص الاعتماد على النفط. بيد أنه من غير الواضح بعد إلى أي مدى يبدو النمو في القطاع غير النفطي مستقلاً عن النمو في الإيرادات النفطية. وإذا ما وضعنا في عين الاعتبار الطبيعة غير المؤكدة لأسعار الطاقة في المستقبل، فإن هذا يطرح تحديات جدية على صعيد السياسة في ما يتعلق بالظروف الممكنة التي يجب تعزيزها بالنسبة إلى النمو غير النفطي، ليكون أقل اعتماداً على الإيرادات النفطية. وسيتم استكشاف إشكاليات هذه العلاقة أكثر حين نتناول تحدي التنويع في القسم التالي.

إن استمرار اعتماد بلدان مجلس التعاون الخليجي على الصادرات والإيرادات النفطية خلال هذه الفترة ناجم عن ارتفاع أسعار النفط، لاعتن الفشل في تطوير القطاع غير النفطي في

الاقتصاد⁽³⁾. وفي الحقيقة فإن معدل النمو السنوي للاقتصاد غير النفطي (يشار إليه أحياناً بوصفه الاقتصاد غير الكربوني) في الفترة بين 2002 و2006، تجاوز نمو الاقتصاد النفطي كما يوضح الجدول الرقم 1. وبلغ متوسط النمو السنوي في القطاع غير النفطي 7.72 في المئة. وقد أسفر هذا النمو عن زيادة في حصة القطاع غير النفطي في إجمالي حصة الاقتصاد من معدل منخفض بلغ 4.4 في المئة في العام 2002 إلى 7.8 في المئة في العام 2007.

:1

(2007-2003)



2007

على مستوى البلدان، يشير الشكل الرقم 1 إلى أن النمو في كل من قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة ارتبط بنمو قوي في القطاع غير النفطي، حيث أن نصيب الفرد في النفط والغاز أعلى بكثير منه في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد كانت هذه الاقتصادات حريصة على تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر دخلها. وفي هذه الأثناء كانت السعودية تحاول تشجيع القطاعات غير النفطية عبر مختلف الوسائل، غير أنها تواصل تحقيق نسبة نمو متواضعة نسبياً، حيث يتفوق القطاع النفطي على غير النفطي بهامش ضئيل.

لكن البحرين وعمان تقدمان صورة مختلفة. فقد سجل القطاع النفطي فيهما نسب نمو سلبية على مدى فترة هذه الدراسة، وهو ما يوضح أن البلدان ذات الموارد الضعيفة غير قادرة على الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط والثروات الطبيعية. وتعاني البلدان من انحدار سريع في الاحتياطيات النفطية، وضآلة طاقة الإنتاج. ويشدد الخبراء النفطيون على حاجة البلدين إلى الاستثمار في طرق محسنة لاستخراج النفط. وقد كانت نسبة النمو في البحرين وعمان مدفوعة في صورة أساسية بالقطاعات غير النفطية كالخدمات المالية والبناء.

لقد استفاد القطاع غير النفطي بشكل كبير من الإنفاق العام الهادف ومن الزيادات الحادة في الإنفاق الرأسمالي الموجه إلى تحديث البنية الأساسية الصناعية، وتقليص القيود في القطاعات الرئيسية. وتطلب النمو السكاني السريع، خاصة في المملكة العربية السعودية (4.6 في المئة) والإمارات العربية المتحدة (3.1 في المئة)، إنفاقاً رأسمالياً أكبر على الإسكان والخدمات العامة.

وقد تم إنشاء طرق وسكك حديدية وموانئ ومطارات جديدة للتكيف مع تنامي حجم التجارة في داخل المنطقة وخارجها. وعلاوة على ذلك، استنفاد القطاع غير النفطي من تقليص القيود في قطاعات التمويل والسياحة والتعليم. وعلى سبيل المثال منحت السعودية 10 تراخيص للمصارف الأجنبية لفتح فروع في البلاد بعد العام 2003. وقبل هذا التاريخ، كانت المصارف منظمة بموجب قانون يعود إلى العام 1976، ينص على أن تكون أغلبية المساهمين في البنوك العاملة في البلاد من السعوديين. لكن قطر والإمارات العربية المتحدة عمدتا إلى تحرير قطاع التعليم بفتح عدد من الفروع لجامعات عالمية شهيرة، وهي خطوة يُتوقع أن تفتح الطريق أمام إقامة سوق تعليمية على المستوى الإقليمي.

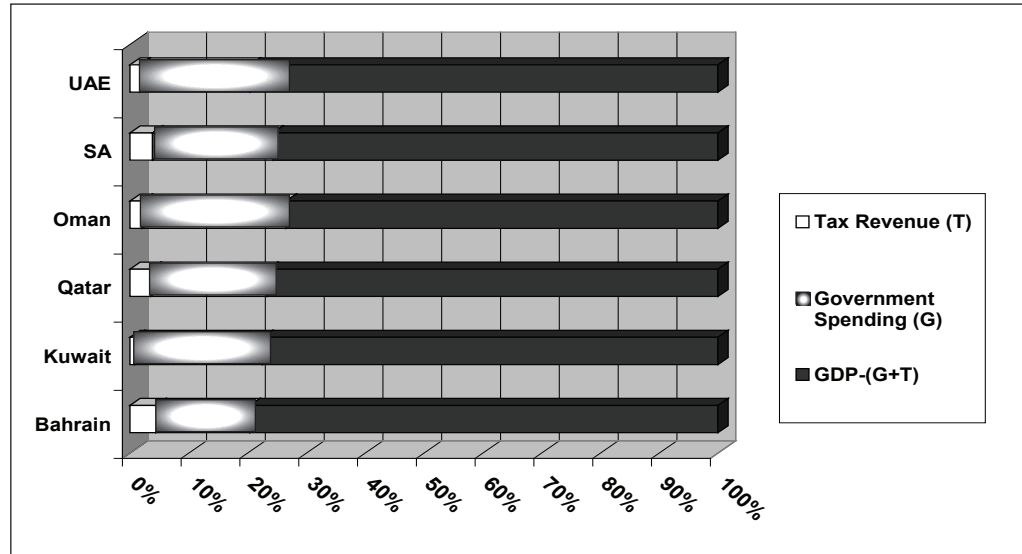
على عكس الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي، لعب القطاع الخاص دوراً أكثر فاعلية في الطفرة النفطية بين عامي 2002 و2008. وقد حفز القطاع الخاص الناشئ عملية النمو غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما تطور القطاع الخاص من مجرد قطاع «ريعي»، إلى قطاع يديره متعهدون ومنظمون أكفاء وجدوا أنفسهم مرغمين على المنافسة بحدّة أكبر للحصول على عقود وضمائم الدخول إلى سوق الأعمال. كما اتسعت دائرة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وهو ما أدى إلى تحسين نوعية المشروعات المنفذة في المنطقة. فخلال الطفرة النفطية في السبعينيات، أدت أحياناً الزيادة السريعة في الإيرادات إلى تنفيذ مشروعات بنية أساسية وخدمات تم التخطيط لها على عجل وكانت سيئة الجودة. أما المشروعات الأخيرة في البنية الأساسية والخدمات، فقد تم اختيارها بحرص أكبر ووفقاً لإطار مقرر سلفاً، كما تم ربطها بالمؤشرات الكلية⁽⁴⁾. وتكمن جذور هذا الاختلاف في الطاقة المؤسسية الضعيفة لبلدان مجلس التعاون الخليجي في السبعينيات، والتي كانت تشبه طاقة الدول النامية في مراحلها المبكرة. أما الآن فتمتلك بلدان مجلس التعاون الخليجي أنظمة قادرة على التكيف مع المكاسب النفطية المفاجئة بمعدلات منخفضة كثيراً في الدين العام.⁽⁵⁾

كانت السياسة النقدية لبلدان مجلس التعاون الخليجي توسعية واستخدمت للحفاظ على العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع. وكان الإنفاق العام هو الأداة الرئيسة التي استخدمت للتأثير في الأداء الاقتصادي. وبقي الحال على هذا المنوال حتى بعد أن انخفضت أسعار النفط من متوسط بلغ 108 دولارات للبرميل في العام 2008، إلى سعر متوقع للبرميل يبلغ 75 دولاراً في العام 2009. وسينخفض الفائض النقدي بحوالي 28 في المئة، لكن بلدان مجلس التعاون الخليجي ستكمل المشروعات القائمة من دون صعوبات.

يعتبر الإنفاق العام مفيداً في فهم ديناميكيات النمو وتوزيع الإيرادات النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكما أشرنا سابقاً، شكلت الإيرادات النفطية نسبة 86 في المئة من إجمالي الإيرادات الحكومية في العام 2006، مقارنة بنسبة 77.4 في المئة في العام 2002. وكما

يظهر الشكل 2، تشكل الضرائب المحلية مصدراً ضئيلاً للإيرادات الحكومية والإنفاق. وبلغت الضرائب المحلية، في المتوسط، أقل من 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولذا فهي تشكل حصة ضئيلة جداً من إيرادات الحكومات. ففي الكويت، مثلاً، تشكل الإيرادات الضريبية حوالي 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تعتمد على ريع ناتج عن تصدير النفط لتوليد الإيرادات لتمويل الإنفاق العام.

:2

(2007)⁽⁶⁾

2008

يمكن للمرء الاستنتاج منطقياً أنه تم استخدام الإنفاق العام، وليس السياسة الضريبية، بوصفه آلية توزيع للثروة أكثر منه سياسة ضريبية. فقد أطلقت بلدان مجلس التعاون الخليجي، خلال الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي، برامج إنفاق عام طموحة على البنية الأساسية والخدمات. ومع الانخفاض النسبي في أسعار النفط في الثمانينيات والتسعينيات، واجهت بلدان مجلس التعاون مشكلات متزايدة، أدت إلى مفاقمة عجز الميزانيات، مآفضى إلى شل قدرة الحكومة على مواجهة المشكلات الاجتماعية العاصفة. فقد ارتفعت معدلات البطالة بصورة ملحوظة، ووصلت إلى 15 في المئة في السعودية و17.5 في المئة في البحرين وعمان. ووجدت الحكومات نفسها تدور في حلقة مفرغة، بسبب الحاجة إلى خفض عجز الميزانية (ومعه بالتالي الإنفاق العام)، وفي الوقت نفسه بسبب الضغط الاجتماعي لتوفير الخدمات العامة. وقد فرض هذا الوضع الذي لايمكن الاستمرار فيه ضغوطاً متزايدة على الحكومات لإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

في مختلف الأحوال، أتاح الارتفاع في أسعار النفط في العام 2002 لبلدان مجلس التعاون الخليجي تجنّب الدخول في دورة إعادة هيكلة تنطوي على تحديات داخلية. فقد لجأت الحكومات إلى زيادة الإنفاق الداخلي على المصروفات الجارية والرأسمالية، عبر تخصيص المزيد من

الموارد للخدمات الصحية والتعليم والأجور للمواطنين. وهكذا أدت الطفرة النفطية إلى تأخير بعض إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تدارستها بلدان مجلس التعاون قبل العام 2002، كزيادة معدلات الضرائب المحلية، وفتح بعض القطاعات، والسياسات الهادفة إلى زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص.

تجلت السياسة المالية المسترخية في تبني سياسة الحد الأدنى من الضرائب. ومعروف أن لدى بلدان مجلس التعاون قاعدة ضريبية محلية ضيقة جداً، ومع ذلك، ونظراً إلى تراكم احتياطات العملات الأجنبية، من غير المرجح أن يتم استغلال هذا المصدر للإيرادات الحكومية بشكل أكبر في المستقبل القريب، حتى في ظل الهبوط الأخير في أسعار النفط. ووفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية للعام 2008⁽⁷⁾، تتمتع معظم بلدان مجلس التعاون بدرجة عالية من «الحرية المالية» مقاسة بالإيرادات الضريبية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. النسبة الأعلى هي في البحرين بواقع 5.5 في المئة، و5.1 في المئة في السعودية، و4.6 في المئة في قطر، و2.1 في المئة في الإمارات و2.8 في المئة في عمان، مع أن هذه الأخيرة ليست بلداً غنياً بالنفط. وفي الكويت بلغت هذه النسبة 1 في المئة، وهي الأدنى في المنطقة.

تشكل سياسة الحد الأدنى الضريبية هذه جزءاً من العقد الاجتماعي غير الرسمي بين الدولة والمجتمع في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تختار الدول ألا تفرض الضرائب على مواطنيها، في مقابل ألا يشارك المواطنون في صناعة القرار بشكل فعال، على أن يتمتعوا بمزايا الإيرادات النفطية. وبالطبع لغياب المشاركة الحقيقية تأثيرات هامة على الشفافية والحوكمة الرشيدة⁽⁸⁾. وتمثل الكويت، التي لديها انتخابات منتظمة ذات معنى وبرلمان قوي، استثناءً من هذه القاعدة، على رغم أن نوعية الحوكمة هناك تبقى متدنية.

على رغم الحقيقة بأن الارتفاع في أسعار الطاقة استمر لفترة أطول (2002- أواسط 2008) من الارتفاع والهبوط المتقلب في أسعار النفط في السبعينيات والثمانينيات، فقد كانت بلدان مجلس التعاون متحفظة في زيادة الإنفاق العام ومراكمة الاحتياطات المالية وكانت متحمسة لدفع بعض ديونها الداخلية والخارجية. لذلك فإن التوسع في الإنفاق العام في الفترة بين عامي 2002 و2008، ارتبط بسياسة عامة أكثر صرامة نسبياً لتقليص الدين العام. وبعد العام 2002، نجحت بلدان مجلس التعاون في السيطرة على الدين العام وتقليصه إلى متوسط 20.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006، مقارنة مع متوسط 69.9 في المئة في الفترة بين 1998 و2002. وسجلت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006 بلغت 28 في المئة، تبعثها البحرين بنسبة 23.3 في المئة، فيما سجلت الكويت أدنى نسبة 8.5 في المئة. هذه المقاربة المحافظة هي نتاج دروس الماضي من الطفرة النفطية في السبعينيات عندما وجدت بلدان مجلس التعاون الخليجي نفسها تراكم معدلات مرتفعة من الدين الخارجي والداخلي نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي.

إذا ما أخذنا فائض الحساب الجاري المتراكم في عين الاعتبار، فيمكن القول أن في مقدور

بلدان مجلس التعاون تحمل دفع دينها الداخلي بسهولة. بيد أنها لم تقم بذلك، بهدف الحفاظ على مخزون الأوراق المالية والسندات الحكومية، والتي يمكن استخدامها في مرحلة لاحقة لأغراض نقدية كتحديد معدل أسعار الفائدة وامتصاص فائض السيولة من الأسواق المالية.⁽⁹⁾ وعلى الرغم من أن بلدان مجلس التعاون الخليجي اتبعت سياسة أكثر حصافة في استخدام الإيرادات النفطية، إلا أن سياستها النقدية ظلت في حاجة إلى معالجة عدد من التحديات الرئيسية: 1- اتخاذ إجراءات لتجنب الضغط التضخمي للإنفاق العام؛ 2- تحسين كفاءة وشفافية المصروفات العامة؛ و3- تبني خطوات لتنويع مصادر الإيرادات بعيداً عن النفط. ولكي تستجيب لهذه التحديات، كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي في حاجة لأن تعزز قدراتها الإدارية المالية عبر استخدام أفضل الممارسات العالمية في ما يتعلق بإعداد الميزانيات ومراقبة المصروفات. ولا يبدو أن هذه التحديات حظيت بالأولوية نظراً إلى الوضع المالي المريح الذي تمتعت به بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة.

كانت السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي مقيدة نتيجة الارتباط المحكم بين دول المجلس والاقتصاد الأميركي عبر ربط عملاتها بالدولار الأميركي. إضافة إلى ذلك، كانت السياسة المالية، لالنقدية، هي الأداة الرئيسية التي استخدمت للتأثير في الأداء الاقتصادي. باستثناء الكويت، فإن أسعار صرف عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بالدولار الأميركي. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تحرم البنوك المركزية من استغلال أسعار الفائدة المحلية كأداة نقدية للسيطرة على التضخم، فإن لها مزاياها. فنظراً إلى أهمية الإيرادات النفطية، يفيد نظام الربط في استقرار الصادرات كما الإيرادات الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن لها دوراً هاماً في تعزيز صدقية السلطات النقدية، وتحد من عمليات المضاربة على العملة. على الرغم من ذلك، كان ثمة اختلاف واسع في الفترة بين عامي 2002 و2008، بين دورة الأعمال في بلدان مجلس التعاون وفي الاقتصاد الأميركي، ترافق مع هبوط حاد في قيمة الدولار مقارنة مع اليورو والعملات الرئيسية الأخرى، وهو ما أدى إلى جدل في شأن مدى ملاءمة السياسة النقدية الراهنة. ففي الولايات المتحدة، التي بدأ اقتصادها بالتباطؤ وإظهار مؤشرات على ركود وشيك منذ أواسط العام 2007، أدى هذا إلى تسهيل السياسة النقدية وخفض أسعار الفائدة. وبالتالي كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي مرغمة على خفض أسعار الفائدة أيضاً، على الرغم من أن اقتصاداتها كانت محمومة النمو وتعاني من ضغوط تضخمية. فقد أسفرت معدلات التضخم المرتفعة وسعر الفائدة الإسمي المنخفض عن سعر فائدة حقيقي سلبي، ما أدى إلى تحفيز نمو سريع في الائتمان وتعزيز الطلب المحلي الذي كان يتوسع بسرعة أصلاً. وفي ظل التباطؤ الاقتصادي الأكثر حدة في العام 2008، من المتوقع لبلدان مجلس التعاون الخليجي أن تسجل تباطؤاً في نمو الائتمان خلال النصف الثاني من العام 2008 وحتى منتصف العام 2009. وينبغي لهذا، بالإضافة إلى تحسن قيمة الدولار مؤخراً وانخفاض أسعار السلع،

أن يخدم التضخم ويجعل السياسة النقدية أكثر كفاءة.

ليس من المتوقع أن تغيّر بلدان مجلس التعاون الخليجي سياسة أسعار الصرف الحالية، إذا ما وضعنا في اعتبارنا، كما جاء في تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (2008)، أن أسعار الصرف الفعلية الإسمية لم تظهر درجة عالية من الارتفاع بالمقارنة مع العملات الأخرى، وهو ما يدل ضمناً على أن تأثير سعر الصرف على التضخم محدود وأن المعوضة الحالية لصالح الاستقرار تستحق السعي من أجلها. وتبدو هذه الحجة أكثر إقناعاً بعد الأزمة المالية العالمية وتحسّن سعر الدولار الأميركي مقابل العملات الأخرى.

ثمة تفسير آخر لهذا القرار يرتبط بالاعتبارات السياسية، كالعلاقات الوثيقة بين بلدان مجلس التعاون والولايات المتحدة، التي تجعل التخلي عن الربط بالدولار أكثر صعوبة حتى بالنسبة إلى تنويع محفظة الأصول. وفيما يبدو هذا أمراً مفهوماً، ينبغي أن يكون في مقدور بلدان مجلس التعاون الخليجي تنويع أصولها، بشكل جزئي على الأقل، وهو ما سيقلص ضعف السوق وتقلبها.

2:

2007-2002

/

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
%61.73	%48.56	%49.93	%48.27	%44.78	%46.10	øjôëñdG
%104.31	%86.05	%77.17	%74.15	%78.59	%79.38	âjfpdG
%33.84	%28.48	%27.98	%34.28	%38.00	%40.30	عأY
%46.37	%36.98	%35.28	%33.68	%38.63	%39.78	ôEb
%17.90	%23.00	%30.00	%41.71	%43.31	%40.94	áj0f®ùdG
%81.87	%66.61	%57.98	%50.82	%46.86	%44.87	
%46.01	%41.17	%41.60	%46.50	%47.67	%46.16	

, 2008

<http://www.imfstatistics.org/imf>

يبين الجدول الرقم 2 أن بلدان مجلس التعاون الخليجي حافظت على متوسط ثابت من الائتمان المحلي يصل إلى 46 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، قدم بمعظمه إلى القطاع الخاص في الفترة ما بين 2002 و2007، ومع ذلك تجدر ملاحظة النسب المتباينة بين البلدان. وباستثناء المملكة العربية السعودية وعمان، ارتفعت النسب بسرعات مختلفة. وكان نمو الدين

هو الأعلى في الكويت، حيث تجاوز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 في المئة. تبعتها الإمارات العربية المتحدة حيث وصلت نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 80 في المئة. وشهدت السعودية انخفاضاً في هذه النسبة من حوالي 41 في المئة في العام 2002 إلى حوالي 18 في المئة في العام 2007، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى عمليات تصحيح في سوق الأسهم، وهو ما يظهر أن جزءاً كبيراً من ذلك الدين استخدم للمضاربة في سوق الأسهم.

معظم الدين في بلدان مجلس التعاون الخليجي هو على شكل قروض شخصية، ما يشير إلى ثقة الجمهور في أداء الاقتصاد وزيادة الطلب الذي يحفز ارتفاع الأجور الذي شجّع الاستهلاك، وعزز صدقية ملاءة الأشخاص أمام المؤسسات الائتمانية.

وعلى الرغم من أن معدلات الائتمان ارتفعت في السنوات الماضية، إلا أنها لازالت تُعتبر منخفضة مقارنة بالبلدان المتقدمة. ففي بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على سبيل المثال، يتجاوز حجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 100 في المئة و141 في المئة على التوالي. ويمكن للتوسع السريع في الائتمان أن يضعف جودة المحافظ المصرفية إذا ما أخفقت قدرة هذه البنوك على تقييم صدقية ملاءة المقترضين في التماشي مع نمو عمليات الإقراض⁽¹⁰⁾، وأثبتت هذه التحذيرات أنها دقيقة في الانهيار المالي في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2008. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تراوحت تقديرات معدل كفاية رأس المال (نسبة رأس المال إلى الأصول المرجح أن تتعرض إلى المخاطر) بين 16.7 في المئة في الإمارات العربية المتحدة و21.9 في المئة في المملكة العربية السعودية. وهذا الرقم أعلى بكثير من المعدل الذي يطلبه بنك التسويات الدولي، والذي يتم بموجبه تقييم قوة القطاع المصرفي. ويعكس الموقف المفرط في التحفظ من قبل المصارف المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية الأكبر في المنطقة. وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، بقيت بلدان مجلس التعاون الخليجي مرسلة ومربحة، حيث بلغت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض أقل من 5 في المئة، كما كان ثمة قدر محدود من التعرّض إلى المخاطر في المنتجات المتطورة المستندة إلى رهون العقارية، مع بعض الاستثناءات. وبالإضافة إلى ذلك، خفضت السلطات النقدية أسعار الفائدة وطبقت إجراءات لتوفير السيولة للنظام المصرفي. وكان بعض هذه الإجراءات يتناقض مع إجراءات طبقت في السابق، كزيادة الاحتياطي القانوني والضمانات على إيداعات البنوك، والتي تم تبنيها لتبريد الاقتصاد محموم النمو لامتناس بعض السيولة الزائدة في السوق.⁽¹¹⁾

إن معظم الودائع في بلدان مجلس التعاون الخليجي ذات استحقاق قصير الأجل، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى المصارف تقديم قروض طويلة الأجل، حيث فضلت البنوك طيلة فترة هذه الدراسة تقديم القروض في أسواق تبدو آمنة مثل سوق العقار التي تم ضمانها بضمانات إضافية قوية. ونجم عن ذلك مغالاة في المخاطرة في سوق العقار، ولهذا أصبح تصحيح هذه السوق أكثر صعوبة لأن مَحَافِظَ البنوك لم تكن متنوعة على نحو كاف. ورداً على ذلك، تحتاج حكومات بلدان المجلس إلى تسهيل تطوير أدوات جديدة تتيح للبنوك

الانخراط في إصدار سندات دين صادرة عن الشركات ورأسمال مغامر . كما أن ثمة حاجة إلى إنشاء مكاتب ائتمان يمكنها تقييم المخاطر على نحو أكثر كفاءة . وينبغي أن يرتبط ذلك بمؤسسات رقابية قوية لتجنّب التذبذب وسوء الاستخدام في سوق السندات . ولقد أصبح هذا أكثر إلحاحاً بعد الأزمة المالية العالمية التي كشفت مدى الضرر الذي يمكن أن ينجم عن أنظمة الرقابة الضعيفة . وفي المحصلة فإن السياسة النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تعاني ، وبدرجات متفاوتة ، من قيود خطيرة في قدرتها على التأثير على صانعي القرار في قطاع الأعمال (البنوك) وفي احتواء التضخم . ولهذه الأسباب ، إلى حد ما ، لازالت بلدان مجلس التعاون الخليجي تعتمد على السياسة المالية لاالنقدية بوصفها الأداة الشاملة للسيطرة على التضخم .

في الفترة بين 2002 و2008 ، تعاملت بلدان مجلس التعاون الخليجي مع الإيرادات النفطية بطريقة أكثر حصافة ومحافظة مقارنة بالطفرة النفطية السابقة . وكان لزيادة أسعار النفط تأثير كبير على الوضع الاقتصادي الخارجي لبلدان مجلس التعاون الخليجي ، وهو ما يمكنها من مراكمة فوائض كبيرة في الحساب الجاري ، ومن أن تصبح مصدرة مهمة لرأس المال على المستوى الدولي ، ومستثمرة في بقية أنحاء الشرق الأوسط والعالم . وفي الوقت نفسه ، أصبحت بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر جذباً للمستثمرين الأجانب ، وهو ما جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أتاحت الزيادة البطيئة نسبياً في الواردات ، مقارنة بالصادرات ، لبلدان مجلس التعاون الخليجي التمتع بفترة من فائض الحساب الجاري . فقد ارتفعت واردات السلع في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 56.7 بليون دولار أميركي في العام 2002 إلى 184 بليوناً في العام 2007 . وارتفعت الواردات ، كجزء من الناتج المحلي الإجمالي ، من 18.15 في المئة في العام 2002 إلى مستوى 23.27 في المئة في العام 2007 .

ويمكن تفسير حقيقة أن نمو الواردات بقي دون مستوى نمو أرباح الصادرات في بعض البلدان بطريقتين مختلفتين . أولاً ، يمكن أن يعكس ذلك ، كما سبقت الإشارة ، استجابة أكثر محافظة لزيادة الإيرادات النفطية ، مما كان عليه الحال في فترات الطفرة النفطية السابقة . ثانياً ، قد يكون أكثر ارتباطاً من الناحية الهيكلية بالمعوقات الموجودة على صعيد العرض مثل نقص المواد الخام المتوفرة ولاسيما بالنسبة إلى قطاع البناء وندرة العمالة الماهرة الرخيصة ، وهو ما يحدّ من الميل إلى الاستيراد . والأرجح هو أن هذين العاملين أديا إلى هذا التلكؤ النسبي في الواردات .

ولاشك أن التباطؤ الاقتصادي الأخير وهبوط أسعار النفط سيؤثر على الوضع الخارجي وفائض الحساب الجاري . ومع ذلك ستكون بلدان مجلس التعاون الخليجي في وضع يمكنها من

الاستمرار في مراكمة احتياطات العملات الأجنبية ولو بمعدل منخفض .

الصادرات وفقاً للمنطقة: التوجه شرقاً

ثمة تحوّل ملحوظ في مصدر واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث زادت آسيا حصتها على حساب حصة الولايات المتحدة الأميركية. فقد انخفضت واردات بلدان مجلس التعاون من الولايات المتحدة من 16 في المئة من إجمالي الواردات في العام 1997 إلى 11 في المئة في العام 2006. وفي غضون ذلك، وصلت الواردات من آسيا إلى 31 في المئة من إجمالي الواردات في العام 2006، مقارنة بـ 26 في المئة في العام 1997. ويعكس ارتفاع الواردات من آسيا الدور المتنامي للصين بوصفها مركز العالم للتصنيع رخيص الكلفة. ولا تزال الواردات من الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى بحصة بلغت 32 في المئة.

من الواضح أن الفائض في بلدان مجلس التعاون الخليجي كان نتيجة التوسع في تصدير السلع. وفي الواقع فقد سجّلت معظم بلدان مجلس التعاون عجزاً تجارياً في ميزان الخدمات نتيجة المعدلات المرتفعة من واردات الخدمات، باستثناء البحرين التي كان فيها فائض، بسبب دورها كمركز مالي في المنطقة. كما عانت بلدان مجلس التعاون من عجز في عمليات التحويل الصافية، والتي تعكس التدفقات المرتفعة لتحويلات العمال الوافدين، ومساعدات التنمية الرسمية المقدمة إلى البلدان العربية أو المجتمع الدولي مثل مبلغ الـ 500 مليون دولار الذي تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديمه إلى برنامج الغذاء العالمي ومبلغ مماثل لتمويل مبادرة «الطاقة من أجل الفقراء»⁽¹²⁾ وتمتلك معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي عنصر دخل صافياً من الخارج، يعكس العائد على ماتملكه من أصول أجنبية من خلال صناديق الثروة السيادية والاستثمار في الخارج، من ضمن أشياء أخرى.

والمحصلة النهائية هي أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تمتعت بفائض مريح من احتياطات العملة الأجنبية. وقد كانت في وضع جيد للاستثمار محلياً وإقليمياً في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى المستوى الدولي. فبعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2002، أصبح هناك ميل زائد للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رداً على القيود التي تم فرضها على الاستثمار العربي في الأسواق المالية الدولية. وقد عزز ذلك الدور الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال الاستثمار المباشر الذي قامت به حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي والقطاع الخاص هناك. ومن خلال صناديق الثروة السيادية، خصصت بلدان مجلس التعاون الخليجي جزءاً من استثماراتها للبلدان العربية الأخرى مثل مصر والمغرب والأردن وسوريا. وقد غطت قنوات الاستثمار هذه قطاعات متنوعة من الصناعة إلى العقار إلى مشروعات البنية التحتية.

وعلى نحو مشابه، دخل القطاع الخاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي، والتي هي

الأغنى في الجزء العربي من منطقة الشرق الأوسط، في شراكات مع نظرائه في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بالإضافة إلى بلدان المغرب والشرق. وقد شهدت شركات بلدان مجلس التعاون الخليجي تحولاً نوعياً من كونها معتمدة على الدولة إلى العمل بوصفها صاحبة وممولة مشروعات متطورة مستعدة للمنافسة والاستثمار في بيئة أكثر تحدياً. ويقدر أن التدفقات الرأسمالية في الفترة بين عامي 2002 و2006 من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغت حوالي 60 بليون دولار.⁽¹³⁾ وتم توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات إلى مصر والمغرب وتركيا.

لم يقتصر دور بلدان مجلس التعاون الخليجي على كونها مصدرة لرأس المال، حيث شهدت المنطقة تدفقاً صافياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بسبب تزايد اجتذاب المستثمرين الأجانب إلى قطاعي الطاقة والبناء. وكانت زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لانفتاح بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل أكبر، والتي أصبحت أكثر تقبلاً للاستثمار الأجنبي في قطاعات كانت تقتصر عليها بشكل تقليدي. فقد فتحت بلدان مجلس التعاون الخليجي قطاع البناء بشكل خاص أمام الاستثمار الأجنبي وسمحت بالمشاركة في بعض مشروعات البنية الأساسية عبر تبني برامج تمويل جديدة مثل أسلوب (البناء والتشغيل والتسليم - BOT)⁽¹⁴⁾ في الإمارات العربية المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت بلدان مجلس التعاون الخليجي جاذبة للصناعات العالمية الخاصة بالطاقة لأن الفرق في أسعار الطاقة كان في صالحها. كما أن انخفاض أسعار الطاقة في الخليج، مشفوعاً بالعمالة الأجنبية الرخيصة نسبياً⁽¹⁵⁾، جعل ميزة كلفة العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي مشجعاً جداً. لذا من المرجح تماماً أن نشهد فتح مصانع جديدة لصناعات الألمنيوم والبتر وكيمياويات والصلب في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

على الرغم من ست سنوات خلقت فيها الإيرادات النفطية المرتفعة ظروفاً اقتصادية كلية مؤاتية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لم تتمكن من معالجة التحديات الاقتصادية طويلة الأمد. فقد أدت المكاسب النفطية المفاجئة إلى وضع محاولات معالجة بعض التحديات على الرف، بينما ذكرت الأزمة المالية العالمية صانعي القرار في بلدان مجلس التعاون الخليجي بوجود معالجة التحديات الهيكلية في وقت تكون فيه الظروف الاقتصادية الكلية مؤاتية، لا عندما تتباطأ الاقتصادات.

ويمكن تصنيف التحديات إلى فئتين عامتين، الأولى ذات طبيعة هيكلية مثل الحاجة إلى تنويع الاقتصاد وسوق العمل. أما الثانية، فهي ذات طبيعة لها صلة بالسياسة وترتبط بمسألتي التضخم والحوكمة.

كما لاحظنا سابقاً، نما الاقتصاد غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي بمعدل أسرع من الاقتصاد النفطي. لكن، ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود لحفز قاعدة الإنتاج: أولاً، ينبغي تبني سياسات ذات أهداف واضحة لتسريع عملية الإصلاح وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. ثانياً، يتعين على القطاعين الخاص والعام إعادة التفكير في قراراتهما الاستثمارية ضمن إطار كلي شامل.

تتبنى بلدان منطقة مجلس التعاون الخليجي ثلاث مقاربات رئيسة للتنويع. تركّز أولاها على خلق اقتصاد مواز للتغلب على البنية الحالية الجامدة والقواعد المنظمة المثقلة. وهذا هو الحال في كل من المملكة العربية السعودية والكويت. وتهدف المقاربة الثانية إلى تشجيع الوضع التنافسي في قطاعات مثل التمويل والسياحة والتعليم، كما حال الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر. وترتبط المقاربة الثالثة، وهي شائعة في كل بلدان مجلس التعاون الخليجي لكن بدرجات متفاوتة، بعملية الإصلاح الاقتصادي. فقد شرعت دول مجلس التعاون الخليجي بعملية إصلاح اقتصادي تهدف إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتحفيز القطاعات غير النفطية عبر إزالة العوائق التنظيمية والإدارية.

تبنّت المملكة العربية السعودية مقاربة ذات مسارين لإصلاح الاقتصاد: تثبيت المسار القديم وخلق مسار جديد. هذا فيما تحاول الكويت تسريع عملية الخصخصة وتحرير الاقتصاد بشكل أكبر.

لكي تصحح المسار القديم، عمدت المملكة العربية السعودية إلى خفض الرسوم على الواردات، وخصصت قطاع الاتصالات وشرعت في تحرير قطاع الطيران. وفي العام 2005 انضمت السعودية إلى منظمة التجارة العالمية. ولخلق المسار الجديد، شرعت المملكة في سلسلة من المبادرات في تطوير المدن الاقتصادية بتنظيمات تساعد القطاع الخاص. هذه المدن المصممة للتركيز على نشاط اقتصادي محدد، ستكون «مراكز تميز» تجتذب استثمارات جديدة. وينبغي لمثل هذه الخطوة أن تفضي إلى تقليص مركزية السلطة وتعزز تطوير المناطق الإنتاجية.⁽¹⁶⁾

الأهم من ذلك أن هذه المبادرة ستنجح خلق اقتصاد مواز يؤدي إلى تجاوز البيروقراطية التي أعاققت الاستثمارات الخاصة في الماضي.⁽¹⁷⁾ ومع ذلك، التحدي المتنامي يتمثل في كيفية الحفاظ على التوازن والانسجام في هذا النظام الثنائي الناشئ من دون توسيع الفجوة ومفاومة التفاوت في الدخل والتفاوت المناطقي في المملكة العربية السعودية، ذلك أنه على عكس بلدان مجلس التعاون الخليجي الأصغر، يُعد التفاوت في داخل البلد مشكلة خطيرة وحساسة في المملكة

العربية السعودية. (18)

الكويت، من جانب آخر، ركزت جهودها على تسريع وتائر عملية الخصخصة وتطبيق المزيد من عمليات تقليص القيود في الاقتصاد. وصدرت الموافقة على إطار لعقود البناء والتملك والتشغيل، في أواخر التسعينيات، بالإضافة إلى قرار لخفض الضرائب على الشركات الأجنبية بشكل كبير من 55 في المئة إلى 15 في المئة. كما تم إقرار قانون في البرلمان يسمح بخصخصة شركة الخطوط الجوية الكويتية. وعلى غرار بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، انخرطت الكويت في مشروعات إسكانية وسياحية كبيرة في جزيرتي بوبيان وفيلكا الكويتيتين، تشمل تطوير ميناء بحري عميق في جزيرة بوبيان وخطة بقيمة 85 بليون دولار لمشروع مدينة الحرير⁽¹⁹⁾. هذه المشروعات والاستثمارات تعني أن القطاع العام يضخ الأموال في الاقتصاد، ويتيح أيضاً الفرص أمام القطاع الخاص للعب دور أكثر فاعلية.

في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، كان ثمة تحوّل مدروس أكثر باتجاه القطاعات غير النفطية، خاصة في قطاعي التمويل والسياحة خلال السنوات الخمس الماضية. فقد أطلقت دبي وقطر مركزين ماليين هما مركز دبي المالي الدولي ومركز قطر المالي على التوالي، لمنافسة البحرين التي تُصنّف بوصفها المركز المالي الأول في المنطقة. وبدورها، منحت البحرين نفسها قوة دفع جديدة لموقعها بإطلاقها «مرفأ البحرين المالي».

التطورات في قطاع السياحة كانت لافتة أكثر. فقد استحوذت دبي على معظم الاهتمام عبر بناء أماكن جذابة مثل أطول برج في العالم وأكبر مركز للتسوق التجاري. كما أطلقت أبوظبي مشروعات سياحية ضخمة، بما في ذلك تطوير جزر شبيهة بتلك التي تم تطويرها في سنوات سابقة في دبي. وفي هذا المنحى نفسه، دفعت دولة الإمارات العربية المتحدة مبلغ 548 مليون دولار لاستخدام اسم متحف اللوفر الفرنسي، ويُتوقع أن تدفع مبلغ 788 مليون دولار إضافية مقابل الإدارة والمشورة لمتحف اللوفر ومتاحف فرنسية أخرى.⁽²⁰⁾ وفي قطر كان هناك تركيز كبير على اجتذاب أبرز الجامعات لفتح فروع لها في البلد الصغير لاستضافة طلاب من كل أنحاء المنطقة. وقد أنشأت مؤسسة قطر مركز السدرة للطب والبحوث في الدوحة بتبرع بلغت قيمته 8 بلايين دولار.⁽²¹⁾

وفي عمان، دشنت الحكومة إصلاحات تهدف إلى فتح الاقتصاد. وتماشياً مع جهود الإصلاح هذه، أقرت الحكومة قانون ضرائب جديداً في أيلول/سبتمبر 2003، وقانون خصخصة جديداً في تموز/يوليو 2004. كما فتحت الحكومة قطاعات اقتصادية رئيسة كالاتصالات والطاقة والخدمات العامة والسياحة أمام مشاركة القطاع الخاص.⁽²²⁾

لقد تم استنساخ كثير من جهود التنويع عبر أنحاء المنطقة، مازاد من خطر الإفراط في العرض. إذ تقدم معظم البلدان الخدمات نفسها إضافة إلى أماكن الجذب المتشابهة (التسوق

والسياحة ومؤتمرات الأعمال)، ويجب أن يأتي الطلب من الخارج إذا ما أريد لهذه الاستثمارات أن تحقق عائداً مرتفعاً على الأصول التي تم استثمارها. هذا هو حال القطاع المالي حيث تتنافس أربعة بلدان لتصبح المركز المالي الإقليمي. وعلاوة على ذلك، ستكون السياحة على وجه الخصوص عرضة لأي تصعيد خطير في التوترات الجيوسياسية، ولن يكون الطلب من داخل المنطقة كافياً. كما تعاني جهود التنويع من قيود كثيرة ورؤى غير واضحة، وعلينا الانتظار لنرى مدى نجاح هذه السياسات على المدى الطويل.

في محاولتها لتنويع اقتصاداتها ومعالجة مشكلات العرض المحلي، عمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى استكشاف الفرص خارج حدودها. وسعت هذه البلدان خاصة إلى تعزيز أمنها الغذائي من خلال الاستثمار في الإنتاج الزراعي في الخارج. وقد استثمرت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في القطاع الزراعي في السودان ومصر، وأسست المملكة العربية السعودية مؤخراً شركة قابضة لشراء المزارع ومزارع الأسماك في ما وراء البحار. وتخطط الشركة السعودية القابضة لشراء مزارع أرز في تايلند. وتدرس قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة شراء أراض زراعية غير مستصلحة خصوصاً في باكستان والسودان، كما تستطلع الحكومة الكويتية الآفاق في ميانمار وكمبوديا ولاوس بوصفها أهدافاً محتملة لاستثماراتها.⁽²³⁾

تأتي مبادرات التعاقد الخارجي هذه رداً على القيود المفروضة على توسيع القطاع الزراعي محلياً. فعلى سبيل المثال، أرغم ارتفاع كلفة الإنتاج المملكة العربية السعودية على التخلي عن إنتاج القمح محلياً، على الرغم من أنها حققت اكتفاءً ذاتياً في هذا المحصول. وقد شرعت الحكومة في خطة للتوقف تدريجياً عن إنتاج القمح بحلول العام 2016⁽²⁴⁾، بسبب الكلفة المرتفعة للمياه المحلاة المستخدمة في ري حقول القمح. ويُتوقع أن تتخذ بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي الخطوات نفسها. وبينما يبدو القرار السعودي ذا معنى على الصعيد البيئي والاقتصادي، إلا أنه يمثل أيضاً عائقاً أمام جهود التنويع الاقتصادي لأنه سيؤدي إلى تقليص القطاع الزراعي، وبالتالي إلى مزيد من الاعتماد على الصناعات والخدمات المرتبطة بالنفط.

عزقلت طبيعة الأسواق المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي محاولات التنويع الاقتصادي فيها، وهي الأسواق التي لم تنشأ لتوجيه الموارد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ تعاني الشركات الصغيرة من محدودية قدرتها على الوصول إلى الائتمان نتيجة لبنية تحتية مالية غير متطورة، مثل مكاتب الائتمان والوكالات المحلية للتصنيف الائتماني. وهذا يجعل تقييم المخاطر من قِبَل البنوك المحلية مكلفاً جداً وصعباً، ما يشجعها على تقليص عمليات الإقراض.⁽²⁵⁾ ولهذا

فإن النظام المالي يوجّه الأموال بشكل حصري تقريباً إلى المشروعات الحكومية وإلى الشركات النخبوية الراسخة. وهذا يترك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد مفيدة في تعزيز ثقافة تأسيس وتنظيم الشركات والابتكار، في موقع غير مؤات.

إن حالة القطاع المالي تسلط الضوء على حاجة بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تبني إطار شامل لتوجيه عملية التحوّل الاقتصادي. وثمة حاجة إلى سياسات مفصلة لتحقيق الأهداف المرجوة المعلنة من قبل الحكومات. وإلى جانب ذلك، يجب أن يكون هناك نموذج مالي وافتراضات معقولة يمكن تطوير خطة عمل بناء عليها. ويُعدّ الوضوح حول هيكلية الاقتصاد المنشود وتحديد الأهداف والأدوات المطلوبة لتحقيق التحوّل المرغوب، نقطة الانطلاق لمثل تلك الخطة. لكن إلى الآن لا يوجد إطار يشمل كل الأسواق، كما أن اللغة المنمّقة وحدها لن تغيّر الحقائق على الأرض.⁽²⁶⁾ ولعل هذا يوحي بأن هذه المسألة ستستمر في إرهاق اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى عقود مقبلة، إذا ما تركّ التطور لمساره الطبيعي في ظل غياب سياسات عامة تهدف إلى إحداث التغييرات المنشودة عن طريق وضع جملة من الحوافز المناسبة. وتعتمد هذه الحوافز على الأسلوب الذي يرغب كل بلد في انتهاجه والقطاعات التي يرغب في تشجيعها لتعزيز تنافسيّتها. ويتضمن ذلك امتلاك البنية الأساسية الملائمة والسياسات التعليمية والتسهيلات الائتمانية.

يتميّز سوق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي بأربع سمات رئيسة، تتمثل الأولى في النسبة المرتفعة للبطالة بين الشباب، وهي مشكلة تفاقمها النسبة المرتفعة للنمو السكاني. السمة الثانية تبرز في الدور المحدود للقطاع الخاص غير النفطي في توليد فرص التوظيف المقبولة من قبل مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي. والسمة الثالثة هي وضع العمالة الأجنبية، والتي تشكل في معظم بلدان المجلس أغلبية القوة العاملة. والسمة الرابعة والأخيرة هي المشاركة النسائية الضعيفة بين مواطني مجلس التعاون الخليجي.

تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي وضعا ديمغرافياً صعباً، حيث أن ثلث عدد سكان المجلس هم دون سن السادسة عشرة. وهذا يجعل تطوير الموارد البشرية والتوظيف أولوية قصوى.⁽²⁷⁾ وقد سجّل النمو السكاني أرقاماً قياسية عالمية، حيث وصلت النسبة السنوية في الإمارات العربية المتحدة إلى 7.2 في المئة في العام 2007، وحتى البحرين، التي سجلت أقل نسبة نمو بلغت 2 في المئة في العام 2007، تتجاوز متوسط النسبة لكل البلدان النامية والذي يبلغ 1.2 في المئة.⁽²⁸⁾ وفي المتوسط تقدّر نسبة النمو السكاني بين المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي بـ 3.1 في المئة سنوياً، وهي واحدة من أعلى النسب في العالم.

وطبقاً لإحصاءات نشرتها منظمة العمل العربية، سجّلت نسبة العمالة غير العربية من إجمالي قوة العمل متوسطاً بلغ 71 في المئة في العام 2005. وقد سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى

نسبة (82 في المئة) تبعثها الكويت (81 في المئة)، وعمان (66 في المئة)، والسعودية (65 في المئة)، والبحرين (59 في المئة)، وقطر (57 في المئة).⁽²⁹⁾ وتواجه مشاركة قوة العمل الوطنية وضعا أكثر تحدياً في القطاع الخاص. ففي العام 2004، شكّل المواطنون نسبة 1.8 في المئة من إجمالي قوة العمل في القطاع الخاص في الكويت والتي تصل إلى 850 ألفاً. وفي قطر وعمان والإمارات العربية المتحدة يشكّل المواطنون حوالي 10 في المئة من قوة العمل في القطاع الخاص، وفي البحرين 27 في المئة، وفي السعودية أكثر بقليل من 30 في المئة.

يجلب الضعف البنوي لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال توليد فرص التوظيف الجاذبة لمواطنيها مخاطر على المدى المتوسط للاستقرار السياسي والاقتصادي. فقد تتسبب البطالة في أوساط المواطنين في خيبة أمل تجاه الحكومة، كما أنها قد تزيد من احتمالات حدوث سخط على العمال الأجانب من جانب المواطنين. وقد عبّر قادة بلدان مجلس التعاون الخليجي عن مخاوفهم إزاء العمال الضيوف في قمة الدوحة في كانون الأول/ديسمبر 2007.⁽³⁰⁾

والحال أن تطبيق سياسة استبدال العمال الأجانب بالمواطنين تحوّلت إلى سياسة عامة في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي. لكن الأهم من ذلك هو أن توفّر العمالة الرخيصة يسهم في مايعرف في مجال اقتصاديات العمالة بالسباق نحو القاع. إذ تؤدي ظروف العمل السيئة إلى تشجيع القطاع الخاص على توظيف أرخص عمالة متوفرة في العالم بدلاً من الاستثمار في تطوير القوة العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا سيؤدي على المدى الطويل إلى انخفاض إنتاجية العمالة وإلى إلحاق الضرر في المقدرات الكامنة لدى القوة العاملة الوطنية الناشئة، التي لا تستطيع منافسة العمالة الرخيصة.

ويتزامن تزايد الحديث عن ظروف تشغيل العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي مع الاهتمام المتصاعد الذي توليه المنظمات الدولية، مثل منظمة هيومان رايتس ووتش لحقوق الإنسان، إلى أوضاع العمال الأجانب. فقد عرض تقرير هذه المنظمات العالمي للعام 2007 لأوضاع العاملين الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحدث عن الإمارات العربية المتحدة بصفتها دولة يتعرّض فيها العمال الأجانب إلى «سوء المعاملة، بما فيها عدم دفع الأجور، والعمل لساعات مديدة من دون تعويض للعمل الإضافي، وبيئة عمل غير آمنة تسفر عن وفيات وإصابات جسدية، وأوضاع معيشية مزرية ضمن معسكرات عمل، هذا بالإضافة إلى حجز جوازات أو وثائق السفر».⁽³¹⁾

من جهة أخرى، أثرت محاولات التوطين سلباً على القطاع الخاص، حيث لايعتبر العمل فيه عادة جذاباً لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي. لذلك من المهم أن تصحح حكومات الخليج التشوهات الناتجة عن الأجور العامة المتضخمة والتركيز على جعل فرص العمل التي تحتاج إلى مهارة وتلك التي لا تحتاج إليها في القطاع الخاص أكثر جاذبية لمواطنيها. وهذا الأمر يتطلب اتخاذ خطوات جذرية، مثل إصدار تشريعات لضمان ظروف عمل أفضل للأجانب، ماسوف يزيد الكلفة على أرباب العمل عبر فرض حد أدنى للأجور بشكل يضيق الفجوة في

التكلفة ما بين استخدام العمالة الوطنية والأجنبية. وقد يكون مفيداً هنا السماح ببعض أشكال العمل الجماعي والتنظيم العمالي. ومع ذلك فقد يكون من الصعب للغاية تحديد هذا الخيار نظراً إلى طبيعة التركيبة السياسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والغياب المطلق تقريباً للعمل الجماعي الرسمي.

من المحتمل أن يكون التضخم ظاهرة مؤقتة في بلدان الخليج ناتجة في الأساس عن عوامل خارجية، وقد لا يعكس خللاً بنيوياً خطيراً. ومنذ منتصف العام 2008، تراجع الضغط التضخمي على الرغم من أنه فرض تحديات جديدة على جميع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، كما كانت له آثار سلبية خطيرة على السكان والمقيمين على حد سواء في هذه الدول قبل حزيران/يونيو 2008.

خلال الفترة بين 2002 و2008 برز التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي بسبب: 1- تراجع قيمة الدولار الأميركي؛ 2- الطلب المحلي القوي المترافق مع نمو التدفقات النقدية والقروض؛ 3- بروز معوقات في الاقتصاد ونقص العرض، خاصة في القطاعات غير القابلة للتجارة، مثل العقارات؛ 4- ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية؛ 5- ارتفاع أسعار المواد الخام مثل الحديد والاسمنت؛ 6- ارتفاع كلفة العمالة. بيد أن الأزمة المالية الأخيرة أدت إلى تباطؤ الائتمان وانخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية. وترافق هذا مع ازدياد قوة الدولار مقابل العملات الأخرى وخاصة اليورو. ونتيجة لذلك لم يرَ صانعو السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي في أواخر العام 2008 ما يدعوا إلى القلق من التضخم. لكن على صناع السياسة هؤلاء أن يكونوا أكثر فاعلية، إذ قد تطفو الظروف المذكورة على السطح ثانية وتؤدي إلى النتائج السابقة نفسها. (32)

كانت معدلات التضخم عالية على وجه الخصوص في قطر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2002 وحتى 2008، وهذا أولاً لأن البلدين اعتمدا تنظيمات أكثر ليبرالية في ما يخص ملكية العقارات لغير المواطنين ما سبب ارتفاع أسعار قطاع العقارات. ومما زاد الوضع سوءاً تركّز ملكية الأرض في أيدي حكومات هذه البلدان الخليجية بشكل قلّص من قدرة القطاع الخاص على الاستجابة للطلب المتصاعد ومواجهة النقص في المساكن. (33) وثمة سبب آخر لارتفاع معدلات التضخم المسجلة في قطر والإمارات العربية المتحدة وهو أن البلدين استقبلا أعداداً كبيرة من الأجانب، فيما كان اقتصاد كل منهما ينمو بمعدلات أسرع من البلاد الأخرى.

وفي حال عاودت الضغوط التضخمية الظهور فلن يكون من السهل على السلطات النقدية احتواء التضخم. ويُعزى هذا أولاً إلى القيود المفروضة على السياسة النقدية نظراً لارتباط عملات دول الخليج بالدولار، كما سبقت الإشارة. وفي الحقيقة فإن الأداة الوحيدة المتوفرة أمام هذه السياسة، إذا ما عادت الأوضاع إلى الازدهار، ستكون تحديد سعر الفائدة. لكن تخفيض نسبة

الفائدة في وقت ينمو فيه الاقتصاد بسرعة يتعارض مع الأسس التي تقضي برفع نسبة الفائدة في مثل هذه الأوقات لتهدئة الاقتصاد. وبالتوازي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد عموماً سياسات مالية توسعية تشعل التضخم أيضاً. وعادة ما يصاحب التضخم ارتفاع في كلفة العمالة المحلية، إذ سيطالب العمال بزيادة في الأجور تتوافق مع التضخم. ولهذا التلازم مضاعفات خطيرة إذ قد تقع اقتصادات بعض الدول فريسة سهلة لدوامة التضخم - الأجور، ما قد يخلق عائفاً خطيراً أمام النمو الاقتصادي.

إدراكاً منها لهذه الأخطار، لجأت دول مجلس التعاون إلى اعتماد إجراءات إدارية يمكن أن تساعد في كبح جماح التضخم، فرفع العديد من المصارف المركزية معدلات الاحتياطات الإلزامية وتشددت في نسب القروض/الودائع بهدف الحد من نمو الائتمان الخاص. وتحاول كل هذه الدول زيادة العرض في العقارات، وفي الوقت نفسه مراقبة السوق بهدف تجنب زيادات كبيرة ومفاجئة في الأسعار. وعلى سبيل المثال، أدخلت المملكة العربية السعودية إجراءات تنظيمية جديدة للتحكم بسوق العقارات في البلاد. وأطلقت غرفة التجارة في الرياض خطة تسعير العقارات التي تستهدف مختلف المساهمين في هذا القطاع. كما أقدمت المملكة على دعم بعض السلع الغذائية، وهي تحافظ على سعر منخفض للبنزين في السوق المحلية. وفي رمضان 2008 خصصت الحكومة 1.15 بليون ريال (330 مليون دولار أميركي) للعائلات ذات الدخل المحدود، كما وضعت كل من قطر والسعودية سقفاً لزيادة الإيجار.⁽³⁴⁾

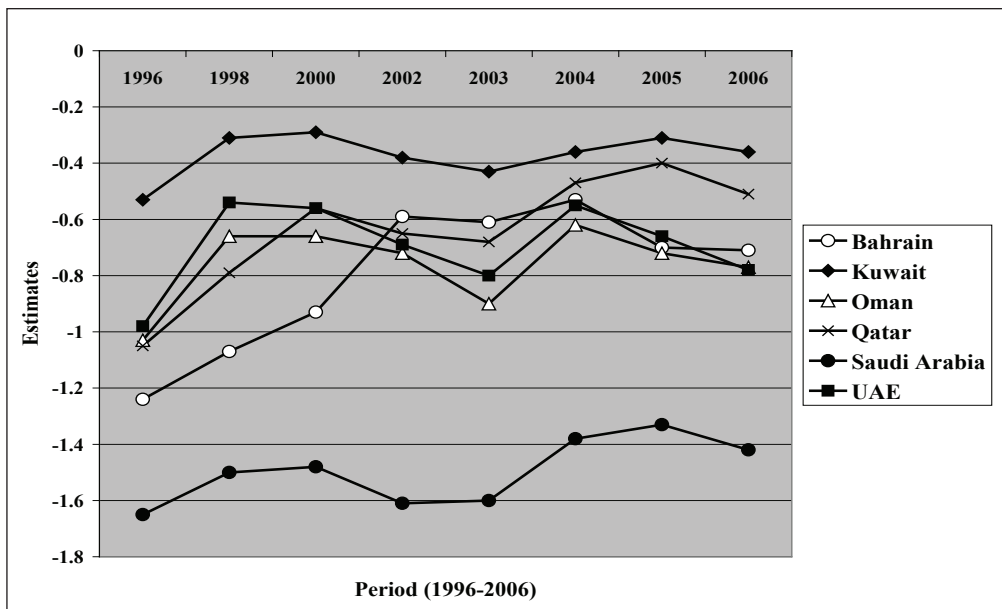
تشبي الإجراءات المعتمدة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي إلى أنه على الرغم من علم السلطات بحدة التضخم، إلا أنها ظنّت أنها غير قادرة على التحكم به. ونتيجة لذلك، ركزت جهودها على التخفيف من انعكاسات التضخم على العامة عبر زيادة الإنفاق الحكومي وتوسيع نطاق الإجراءات الاجتماعية وتطوير خطط اجتماعية هادفة.

وتجاوباً مع الأزمة المالية فقد خفضت السلطات النقدية في دول مجلس التعاون أسعار الفائدة الرئيسية، وتبنت إجراءات لتسهيل السياسة النقدية. وهي تفعل ذلك من خلال التراجع عن قرارات سابقة تتعلق بشروط أكثر تشدداً خاصة بالاحتياطي الإلزامي الأعلى وضمانات الودائع بهدف تشجيع دخول سيولة أكبر إلى السوق. بيد أنه لا يحتمل أن يكون لهذه السياسات سوى تأثير ضعيف على السوق والتضخم بسبب المناخ المضاد للتضخم الذي يهيمن على السوق اليوم. ونتيجة لهذه التطورات، يُتوقع أن يبقى التضخم منخفضاً في المستقبل القريب.

واصلت المسائل المرتبطة بالحوكمة إعاقة النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من التقدم في بعض المجالات، لا تزال أمام الحكومات طريق طويلة لإزالة العوائق المرتبطة بالحوكمة. إن محاولة تحليل وضع الحوكمة أمر حاسم ويعاني من تدخّل بيانات مضللة. وعلى المرء أن يكون حذراً من تراكم الحرية الاقتصادية التي تميل إلى

إخفاء اختلالات هامة بين المؤشرات. وعلى ذلك، سيعالج هذا القسم مسألة الحوكمة في دول مجلس التعاون باعتماد منظور متعدد الأبعاد، وسيتم التدقيق في هيكل الحوكمة لهذه الدول من خلال النظر في المؤشرات الفرعية بشكل منفصل لكل منها لتوفير صورة أكثر شمولاً. تُظهر معاينة المؤشرات الفرعية للحوكمة التي وضعها كوفمان، وكراي وماستروزي⁽³⁵⁾ نقاط ضعف دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية الحوكمة. وهذا ينطبق أيضاً على المؤشرات السياسية التي تقيس درجة المحاسبة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، وأيضاً على مؤشرات الحوكمة الاقتصادية التي تقيس فعالية الحكومة والجودة الرقابية، هذا بالإضافة إلى مؤشرات الحوكمة المؤسسية التي تقيس سيادة القانون وضبط الفساد.⁽³⁶⁾

لكل من دول مجلس التعاون الخليجي أسلوب مختلف في الحوكمة السياسية، لكن الحوكمة السياسية في هذه البلدان ضعيفة بشكل عام. ومع استثناء جزئي للكويت والبحرين، تفقر باقي دول مجلس التعاون الخليجي إلى هيئات منتخبة فعالة ذات تأثير على صنع القرار. وقد اتبعت بلدان أخرى صيغاً تمثيلية مختلفة على غرار مجلس الشورى في السعودية والهيئات الاستشارية في الإمارات العربية المتحدة وقطر. وكما يظهر في الشكل 3، تحتل الكويت المرتبة الأولى وتليها قطر فالبحرين والإمارات، وعمان، والسعودية. لكن تسجل كل هذه الدول قيماً سلبية في ما يخص «التصويت والمساءلة» مما يشير إلى أن المنطقة في حاجة إلى إعادة التفكير بأساليب تمثيلها السياسي.



:3

(37)

- VI

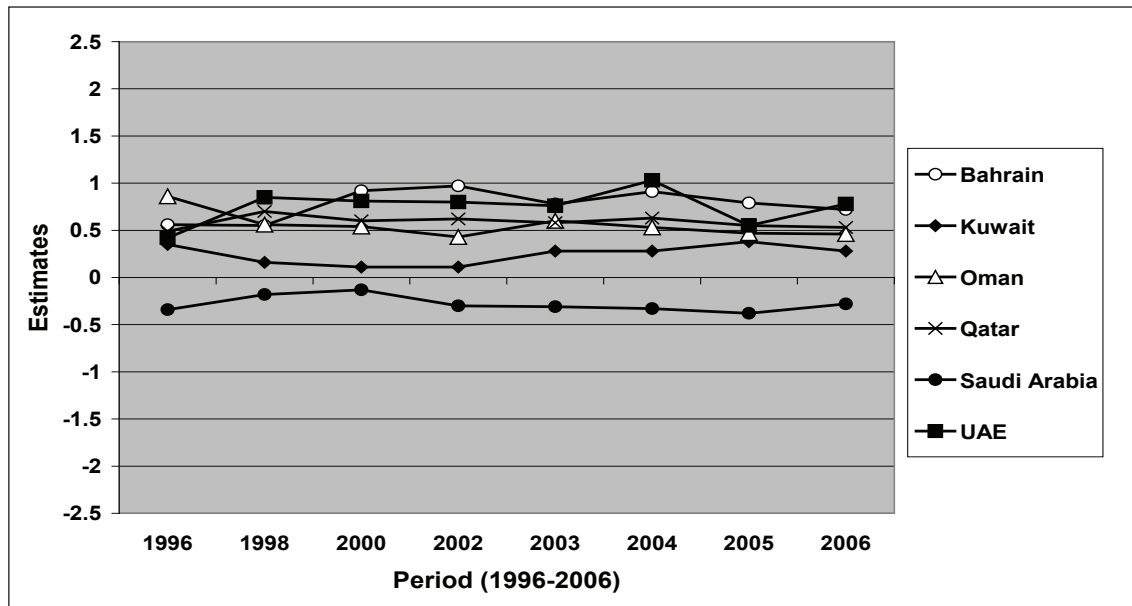
. 2006-1996

وبالمثل، فإن فريدوم هاوس، التي تقيس الحقوق السياسية والحريات المدنية، صنّفت الكويت كبلد «حر جزئياً» وبلدان مجلس التعاون الخليجي على أنها «غير حرة». والحال أن وجود معدلات ضريبية منخفضة للغاية، ولاسيما على الدخل الشخصي، قد تقدّم تفسيراً معقولاً لأسباب تسامح المواطنين مع الإنجازات المتواضعة للحكومة. ويمكن التوسّع في هذه النقطة بالإشارة إلى أن المستويات العالية في الإنفاق العام التي لوحظت سابقاً تفيد كضمان غير رسمي ضد تصاعد المطالبة بالمساءلة العامة.

سجّلت الحوكمة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي نقاطاً أعلى من الحوكمتين السياسية والمؤسسية. وقد برزت قطر كأفضل أداء وتلتها الإمارات ثم عمان. كما سجّلت البحرين والكويت نسباً أعلى، في حين سجّلت السعودية نقاطاً أقل من 50، وكانت الاستثناء. واستناداً إلى هذه الأرقام، يمكن القول أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي كانت ناجحة في تنفيذ السياسات الاقتصادية الموضوعية.

يبين الشكل 4 أداء دول مجلس التعاون الخليجي في ما يخص «فعالية الحكومة خلال مدة محدّدة من الزمن». ويقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية. كما يشمل نوعية الصيغة والتطبيق السياسيين، ومدى صدقية التزام الحكومة بهذه السياسات». (38)

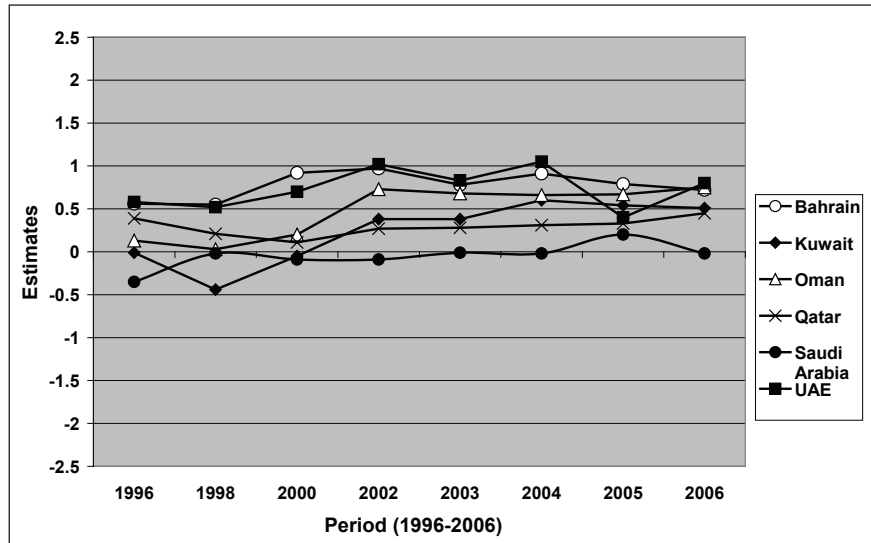
:4



وعلى ذلك، احتلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وعمان الدرجات العليا في مدى فعالية الحكومة، ثم الكويت. والملفت هو تأخر السعودية الواضح عن الركب. ويوفر هذا المؤشر دلائل مهمة حول نوعية الخدمات العامة التي توفرها هذه الدول. وعلى سبيل المثال، على الرغم من الإنفاق العالي جداً على التعليم في السعودية، إلا أن هذا لم ينعكس على مستوى الخريجين (القوة العاملة المستقبلية). والمملكة ليست غافلة عن هذا الوضع، وأطلقت مؤخراً خطاً مختلفاً لتقييم توفير الخدمات العامة.

لا يمكن لجهود تحقيق التنوع أن تنجح مالم تتكامل الإرادة مع توفير إجراءات لتعزيز تطوير القطاع الخاص. ويظهر الشكل 5 مؤشر النوعية التنظيمية، وهو مؤشر يقيس قدرة الحكومة لتشكيل وتنفيذ سياسات ونظم مناسبة تسمح بتطوير القطاع الخاص. وكما هو واضح، لم تتطور النوعية التنظيمية في شكل ملحوظ منذ العام 2002، وبذل الجهود ضروري لتطوير الإطار التنظيمي من أجل تعزيز انخراط القطاع الخاص.

الشكل 5: مؤشر النوعية التنظيمية



VI

2006-1996

والملفت هنا أنه من بين كل المؤشرات يتضح أن أفضل النقاط قد تحققت في فعالية الحكومة والنوعية التنظيمية.

ولكن، ونظراً إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي استثمرت بشكل متزايد في الخارج، وخاصة عبر صناديق الثروة السيادية، أصبح من المهم اتباع إجراءات شفافية أكثر صرامة، ووضوحاً أكبر في أهداف هذه الصناديق السيادية. إضافة إلى ذلك، وبهدف مواصلة جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة، تحتاج دول مجلس التعاون إلى خلق مستويات أعلى في مجمل معايير الحوكمة لتحسين المفهوم السائد عن سيطرة الفساد.

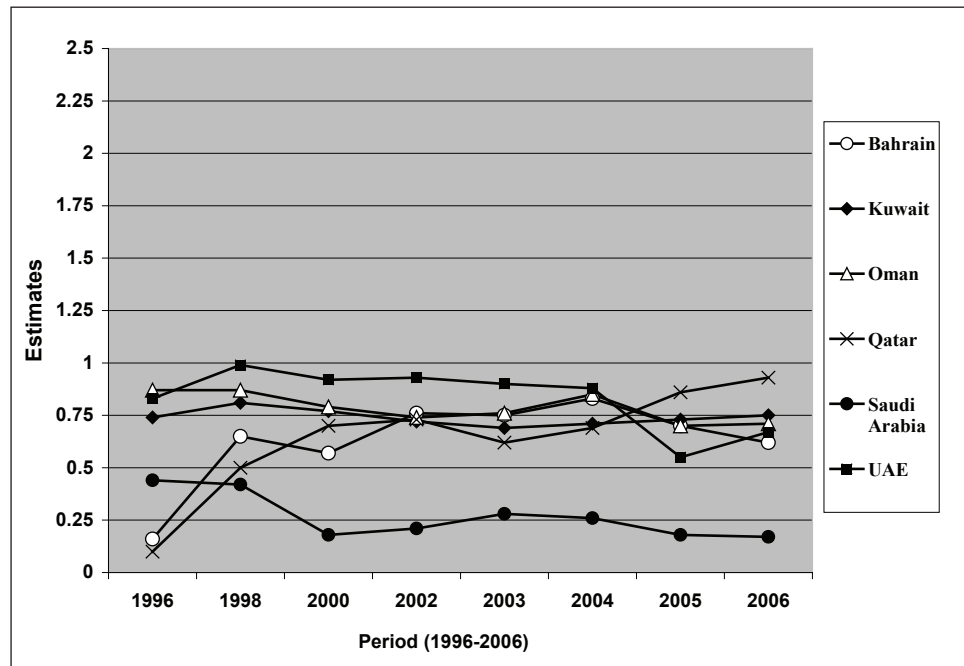
بالنسبة إلى ضبط الفساد، تفوّقت قطر على بقية دول مجلس التعاون الخليجي باحتلالها المرتبة

32 من بين 180 بلداً مذكوراً في مؤشر الشفافية الدولية لمفهوم الفساد لعام 2007. وقد جاءت الإمارات العربية المتحدة بعد قطر (34)، والبحرين (46)، وعمان (53) والكويت (60)، فيما احتلت السعودية (79) الترتيب الأخير في هذه الدول. من الناحية العملية، ليس ثمة شفافية في كيفية إعداد هذه البلدان لميزانياتها وتخصيص عوائدها. وفي غياب جسم برلماني فعال، تزداد فرص إساءة التصرف بالأموال العامة، ويسهل انتشار الفساد. ويمكن تعزيز الضوابط المالية عبر تطوير الإطار المؤسساتي الذي تعمل من خلاله السياسة المالية. ويتم هذا من خلال إدارة أكثر فعالية للميزانية والشفافية وأيضاً من خلال اعتماد نظم مالية أكثر وضوحاً.

كما تحتاج دول مجلس التعاون إلى تعزيز الهياكل القانونية، وخاصة في مجال فرض تنفيذ العقود واستقلالية المحاكم. ويمكن للجهود الأكثر جدية أن تعزز ثقة عامة الناس بقوانين المجتمع. وقد تم التطرق إلى هذه العوامل المهمة في الحوكمة ضمن مؤشر حكم القانون.

يمثل الشكل 6 تغيير حكم القانون على امتداد 1996-2006. ويلاحظ على وجه الخصوص أن قطر كانت قادرة على خوض غمار تغييرات أساسية واستطاعت تغيير الوضع باحتلالها المرتبة الأولى في 2006. لكن، في الحقيقة، فإن حلول قطر في المرتبة الأولى يطرح سؤالاً حول وضع حكم القانون في المنطقة بأكملها. فعلى الرغم من الضمانات الدستورية، تصف فريدوم هاوس النظام القضائي على أنه «غير مستقل عملياً». فمع أن الدستور القطري يحمي الأفراد من الاعتقال الاعباطي والاحتجاز ويحظر التعذيب، إلا أن القانون 17 الصادر في 2002، يمنح الحق بتعليق هذه الضمانات من أجل «حماية المجتمع».

:6



- VI

تدرك دول مجلس التعاون تماماً حجم المشاكل التي تواجهها. لكن إدخال إصلاحات ضرورية يتطلب إرادة سياسية، بيد أن هذه الإرادة ضعيفة الآن وبالتالي، فإن وضع الحوكمة الكلي ضعيف كذلك. (39)

تتلقى دول مجلس التعاون الخليجي حجماً كبيراً من عائدات النفط، وعلى الرغم من التدهور الأخير في أسعار النفط، فمن المتوقع استمرار تدفق عائدات وفيرة في السنوات القليلة المقبلة. وسعر النفط الموازن للنفقات والإيرادات الذي يحقق توازن ميزانية العام 2009 هو: 36 دولار للبرميل في الإمارات، و38 دولار في قطر، و48 دولار في الكويت، و51 دولار في السعودية، و71 دولار في عمان، و73 دولار في البحرين. وهكذا قد تقع كل من عمان والبحرين ضمن خطر حصول عجز، لكن يمكن للبلدان الأخرى الحفاظ على ميزانية متوازنة بسهولة أكبر.

وبالنظر إلى الاحتياطي التراكمي والأسس الصلبة للاقتصاد الكلي، لا يزال من المتوقع بقوة أن تحقق دول مجلس التعاون الخليجي نمواً قوياً في العام 2009، وإن كان بمعدل أقل من ذلك المسجل خلال فترة 2002-2008. وتعزيز القدرات المؤسسية لإدارة عائدات النفط عبر خلق التوازن مابين خلق فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة يجب أن يحتل أعلى سلم الأولويات في هذه البلدان.

لقد وفّرت عائدات النفط الوفيرة أوضاعاً مؤاتية للنمو في دول مجلس التعاون الخليجي، لكن هذه الدول أضاعت فرصة إصلاح اقتصاداتها بشكل جذري من خلال التعاطي مع التحديات الرئيسية التي تواجهها، مثل الحاجة لتنويع الاقتصاد، ومعالجة الاختلالات في سوق العمل، وزيادة الإنتاجية. كذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي في حاجة إلى مراجعة مناهجها التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل، خصوصاً في القطاع الخاص الناشئ. ويستدعي ذلك إشراك القطاع الخاص أكثر في التعليم العالي والفني من خلال السماح له بالتدخل أكثر في توفير الخدمات التعليمية. ويجب تشجيع الثقافة التي تعتمد على ربط الكفاءة بالتعيينات في المناصب العامة، ويجب أن يعلن القطاع العام بوضوح أنه لا يستطيع الاستمرار في لعب دور رب العمل الأول لمواطني هذه الدول. كما يتعين أن تضع دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الحوافز لتشجيع تشغيل المواطنين، مثل الحسومات أو التسهيلات الضريبية ودعم برامج التدريب بدلاً من دعم الأجور.

بالانتقال إلى الهياكل الاقتصادية، نجد أن جهود التنويع تواجه قيوداً صعبة. وقد تم بالفعل إعادة توجيه التنويع في الزراعة بعيداً عن الاستثمارات المحلية باتجاه الاستثمارات الدولية. وقد يكون النجاح نصيب التعاقد الخارجي في عملية التنويع هذه في الزراعة. وفي قطاعات أخرى،

على غرار الخدمات السياحية والمالية، فقد تم استنفاد خطط التنويع في جميع دول المنطقة، بحيث بات يُخشى من وجود فائض في العرض في هذه الخدمات. ومن شأن وجود محاولة جماعية لتنسيق تلك الجهود أن يساعد في تفادي الازدواجية، وقد يُحسن التكامل عن طريق خلق أسواق متميزة في كل بلد. علاوة على ذلك، تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى بذل جهود تحريرية جادة لتحفيز التغييرات المطلوبة في بنية اقتصادياتها. وبالتوازي، ثمة حاجة إلى تطوير إمكانية الحصول على الائتمانات الكبيرة والصغيرة استناداً إلى تصنيف الأداء، والحد من الروتين، ووجود المحاكم المستقلة والقوية القادرة على التدخل عبر التحكيم.

وفي ما يخص السياسة المالية، تكمن المشكلة في أن الإنفاق العام كان الأداة الرئيسة لدعم النمو وإعادة توزيع العائدات النفطية. لكن هذه السياسة المالية التوسعية هشة وقد لا تستطيع الصمود على المدى الطويل. وبالتالي، يجب خلق أدوات تعتمد السياسات غير المالية لتشجيع النمو وتحقيق إعادة التوزيع. بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى تحسين إدارة الإنفاق العام، الأمر الذي يتطلب درجة أعلى من الشفافية والمساءلة والانخراط المدني بإشراك مختلف المعنيين في إعداد الميزانية ودعوة هيئات مستقلة إلى مراقبة الإنفاق.

لقد أثبتت السياسة النقدية حتى منتصف 2008 أنها غير فعالة ومُفيدة إلى حد كبير نتيجة لارتباط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار. حتى الآن، حقق نظام الارتباط بالدولار الاستقرار، كما خففت الأزمة المالية العالمية من الضغط التضخمي مع تباطؤ سوق الائتمان وهبوط الأسعار العالمية. لكن، لازالت العوامل التي أدت إلى التضخم الكبير موجودة، وإذا ما استعاد الاقتصاد العالمي زخمه فيمكن أن نرى اقتصادات هذه الدول تعاني مجدداً. ويشي هذا بوجود اعتماد سياسات تعالج الأسباب الجذرية للتضخم وأدوات السياسة النقدية الضعيفة، بغض النظر عن النسبة الحالية للتضخم.

في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي تصبح أكثر انفتاحاً، لاتزال مؤشرات الحوكمة ضعيفة، ولذا ثمة حاجة إلى تطوير إطار لتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية. وتمثل هذه الجهود أهدافاً بعيدة المدى تحتاج إلى تصميم وتخطيط حذر. وإذا كان المرتجى لدول مجلس التعاون الخليجي تحقيق نمو متوازن ومستدام وأقل عرضة إلى تقلبات أسواق الطاقة، فعلى قادة هذه الدول الالتزام مجدداً بإدخال تغييرات أكثر جذرية في الحوكمة والسياسة الاقتصادية والنقدية والمالية.

- 1- (2007)، «تعقب بترودولارات مجلس التعاون الخليجي: كيف وأين يتم استثمارها حول العالم»، 2007 / .
- 2- (2007) المشهد الاقتصادي الإقليمي .
http://www.imf.org/external/pubs/ /reo/2007/mcd/eng/mreo0507.pdf
- 3- في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، من المهم التمييز بين الاقتصادات النفطية وغير النفطية. فالاقتصادات النفطية تشمل: تصدير النفط الخام، وقطاع البتروكيماويات، إلخ... والقطاع غير النفطي هو قطاع التصنيع (باستثناء البتروكيماويات)، والإنشاءات والخدمات.
- 4 - مقابلة مع علي خليل رئيس مكتب وكالة الصحافة الفرنسية، دبي، تشرين الثاني/نوفمبر 2008.
- 5 - «Beyond Oil: Reappraising the Gulf States» . 2007 / .
- 6 - 2008 هيريتج فاونديشن . تم استرجاعه في 13 آب/أغسطس 2008، من:
http://www.heritage.org/Index/Country.cfm
- 7 - 2008 ، هيريتج فاونديشن تم استرجاعه في 20 آب/أغسطس 2008، من:
http://www.heritage.org/Index/Country.cfm
- 8 - لمزيد من التفاصيل عن النظام الضريبي في الشرق الأوسط أنظر .
(2007) ، «E ect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East» ، (270/WP/07) .
- 9-
« e GCC Economic Structures, Recent Developments and Role in the Global Economy, European Central Bank, Occasional Paper Series, no. 92{
- 10- (2008) المشهد الاقتصادي الإقليمي، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2008. تم استرجاعه في 12 أيلول/سبتمبر 2008، من:
http://www.imf.org/external/pubs/ /reo/2007/mcd/eng/mreo0507.pdf
- 11- 2008 ، بلدان مجلس التعاون الخليجي . تم استرجاعه في 15 كانون الأول/ديسمبر 2008، من:
http://www.iif.com/press/press+88.php
- 12- 12 / 2009 . 12
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid~7418000/7418184.stm . 2009 /
- 13- تعقب بترودولارات مجلس التعاون الخليجي .
- 14- نظام البناء والتشغيل والتسليم (BOT) نظام تمويل للمشاريع يتم بموجبه منح كيان خاص امتيازاً من القطاع العام أو الخاص لتمويل وتصميم وبناء وتشغيل منشأة لمدة محددة . وتكمن جاذبيته بالنسبة إلى الحكومات في تحويل ملكيته إلى الطرف الأصلي بعد انتهاء المدة المحددة .
- 15- يخضع سوق العمل في الوقت الحالي إلى تغييرات مهمة وتحديات مرتبطة بوضع قوة العمل غير الوطنية فيه .
- 16- «Beyond Oil: Reappraising the Gulf States» .

- 17- « e Political Economy of Saudi Arabia »، (2007) ،
- 18- « e GCC Economic Structures» ،
- 19- <http://www.ameinfo.com/155079.html> الكويت تنوّع لتقوية الاقتصاد. «يشمل المشروع تطوير مدينة جديدة» مساحتها 250 كيلومتر مربع في الصبية فيها أطول مبنى في العالم، برج مبارك الكبير الذي يصل ارتفاعه إلى كيلومتر. وهناك خطط لإقامة مشروعات حضرية أخرى كبيرة لتخفيف الضغط على مدينة الكويت، حيث توجد خطة بقيمة 1.8 بليون دولار لإنشاء نظام مترو في الكويت العاصمة.
- 20- «من صحراء إلى واحة ثقافية كاملة باللوفر وغوغنهايم وفيراري»، 3 / 2008 . تم استرجاعه في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2008، من: <http://www.guardian.co.uk/world/2008/sep/03/middleeast.art>
- 21- . تم الاسترجاع في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2008. <http://www.qf.org.qa/output/page85.asp>
- 22- (التوقعات الاقتصادية والاستراتيجية - عمان) تم الاسترجاع في 21 تموز/يوليو 2008 . <http://www.globalinv.net/contentdisp.asp?pageId=329>
- 23- مضت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث أعلنت وزارات الاقتصاد والتجارة فيها عن رغبتها في تأسيس شركة باسم «الشركة الخليجية للأمن الغذائي» التي تهدف إلى وضع استراتيجيات للتعامل مع الأزمات الغذائية. صحيفة الحياة، الصفحة 10، الثلاثاء 9 أيلول/سبتمبر 2008.
- 24- « 23 / 2008 » المملكة العربية السعودية: شراء المزرعة». http://www.economist.com/world/mideast-africa/displaystory.cfm?story_id=11975452
- 25- «Beyond Oil: Reappraising the Gulf States»
- 26- ، الاقتصادية في مجلس دبي للتنمية تشرين الثاني/نوفمبر 2008.
- 27- «مجلس التعاون الخليجي يتجه نحو النمو: اقتصادات الخليج ذات النمو المرتفع مهياة لاستمرار التوسع القوي في العام 2007 وما بعده». تم استرجاعه في 3 آب/أغسطس 2008، من: http://ndarticles.com/p/articles/mi_m2742/is_373/ai_n24996992
- 28- . تم استرجاعه في 13 أيلول/سبتمبر 2008، من: <http://esa.un.org/unpp/index.asp>
- 29- المصدر: . تم استرجاعه في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2008. http://www.alolabor.org/nArabLabor/index.php?option=com_content&task=category§ionid=15&id=85&Itemid=6430
- 30- يفضل المسؤولون في بلدان مجلس التعاون الخليجي استخدام مصطلح «العمال الضيوف» بدل «العمالة المهاجرة»، لأن المصطلح الأخير قد ينطوي على بعض المضامين التي لا يفضل المسؤولون معالجتها.
- 31- 2007 هيومان رايتس ووتش - تشرين الأول/أكتوبر 2008. تم استرجاعه في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2008، من: <http://www.hrw.org/legacy/wr2k7/wr2007master.pdf>
- 32- استناداً إلى صندوق النقد الدولي، المشهد الاقتصادي الإقليمي 2008، وميشيل سترام (المرجع المذكور سابقاً).
- 33- استناداً إلى صندوق النقد الدولي، المشهد الاقتصادي الإقليمي 2008، ص. 69

34- في هذا الخصوص ، أنشأت دبي وكالة التنظيم العقاري ، وهي هيئة استشارية تهدف لتعزيز الشفافية في سوق العقارات .

35- 2007- مسائل الحوكمة- المؤشرات الحكومية الفردية والإجمالية -
1996-2006-البنك الدولي . يتحدث المؤلفون عن الوحدات التي تستخدم لقياس الحوكمة ، حيث يشكل الصفر كأساس للانحراف المعياري . وهذا يعني أن النقاط تتراوح ما بين (-2.5 و +2.5) . والرقم الأعلى يدل على نتيجة أفضل .

36- كوفمان- 2006 . «شجرة الحوكمة في العالم العربي - ماذا تقول الأرقام؟» - ورقة قدمت في ندوة لصندوق النقد الدولي/صندوق النقد العربي حول المؤسسات والنمو الاقتصادي في العالم العربي - أبو ظبي - كانون الأول/ديسمبر 2006 .

37- التصويت والمساءلة: قياس المدى الذي يستطيع مواطنو دولة ما المشاركة في اختيار حكومتهم ، بالإضافة إلى حرية التعبير والأحزاب والإعلام .

38- ، مسائل الحوكمة .

39- يوسف خليفة اليوسف ، «Economies and Globalization: e Case of GCC Countries Pro-ceedings of the Middle East Economic Association» vol. 6 ، 2004 ، تم استرجاعه في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2008 ، من : <http://www.luc.edu/orgs/meea/volume6/al-yousif.pdf>